شرط الامام الترمذي رحمه الله في جامعه

الدكتور محمد عبدالله عويضة

صنف علماء الحديث العديد من المصنفات التي تشتمل على الاحاديث النبوية ، على مناهج عدة، ولمقاصد عديدة، واختار كل مؤلف لمصنفه مستوى من الاحاديث يوردها في كتابه، وهذا المستوى أو الرتبة للاحاديث تتفاوت اتساعاً، ودقة من مصنف الى آخر، وهذا مايعبر عنه العلماء بقولهم شرط الامام الفلاني في مصنفه.

واعلم ان معظم العلماء الذين صنفوا في الحديث ، لم يصرحوا بشرط لهم في كتبهم، وانما يقف أهل العلم والخبرة والنقد على هذه الشروط، بسبر هذه الكتب ، والبحث في أسانيدها ومتونها للوصول الى شرط اصحابها.

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي :

(اعلم ان البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم ، لم ينقل عن واحد منهم انه قال : شرطت ان أخرج في كتابي مايكون على الشرط الفلاني، وانما يعرف ذلك سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم)[١].

وقد اختلفت أقوال العلماء في تحديد معنى الشرط ، وحرصوا على تحديد هذا المعنى، وصنفوا في ذلك المصنفات، وأول من صنف في شروط الائمة الحافظ أبو عبدالله محمد بن اسحق بن منده (ت٣٩٥هـ) ، فقد صنف جزءاً سماه [شروط الائمة في القراءة والسماع والمناولة والاجازة] ، ثم الحافظ محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) ، ألف جزءاً سماه [شروط الائمة الستة] ، ثم الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (ت٥٩٤هـ) ، ألف جزءاً سماه [شروط الائمة الخمسة].

ولقد كان لكلام الحاكم أبي عبدالله النيسابوري (ت٤٠٥هـ) حول شرط الشيخين البخاري ومسلم، أثر في إثراء هذا الموضوع؛ فقد كثر كلام السلماء في تحديد شرط الشيخين، ومناقشة الحاكم النيسابوري في ما قاله في ذلك[٢].

---

(١) المقدسي ، شروط الائمة الستة ص ١٧ .

(٢) انظر ما أورده ابن حجر العسقلاني في هدي الساري ص ٩ـ١٠ ، والسخاوي، فتح المغيث، ١/٤٥ـ٤٩ .

وهذا البحث محاولة متواضعة للوقوف على شرط الامام الترمذي في جامعه، وأثر ذلك على أحاديثه، ومكانته بين كتب الحديث.

وقد جعلته في أربعة مباحث :

المبحث الأول : في تحديد معنى الشرط .

المبحث الثاني : في تحديد شرط الامام الترمذي .

المبحث الثالث : أقوال العلماء في شرط الامام الترمذي مقارناً بالكتب الخمسة.

المبحث الرابع : مكانة جامع الترمذي بين الكتب الستة بناءاً على شرطه.

وفيما يلي بيان لمعنى الشرط عند العلماء من خلال أقوالهم في شرط الشيخين، أو شرطهم في بعض المصنفات الأخرى.

المبحث الاول :

معنى الشرط عند العلماء :

اهتم العلماء ببيان شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وشروط غيرهما من أصحاب الكتب الستة المشهورة ، ومن الوقوف على أقوالهم في ذلك يمكن أن نستخلص مرادهم بالشرط .

فعلى حين نجد الحاكم النيسابوري يهتم برفع الجهالة عن الرواة بحيث يروي عن كل راوٍ راويان حتى يخرج عن حد الجهالة فيقول: (ان شرط البخاري ومسلم ان يكون للصحابي راويان فصاعداً، ثم يكون للتابعي المشهور راويان ثقتان...)[1] واليه ذهب ابن الاثير وابن العربي[2].

فإن الحافظ المقدسي يرى ان شرط الشيخين هو شرط الحديث الصحيح، فيقول: (اعلم ان شرط البخاري ومسلم ان يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته الى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الاثبات، ويكون اسناده متصلاً غير مقطوع، فان كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وان لم يكن له الا راوٍ واحد اذا صح الطريق الى ذلك الراوي اخرجاه...)[3].

اما الحافظ الحازمي فيلتفت الى بعد آخر وهو النظر في حال الراوي في مشايخه زيادة على شروط الصحة العامة ، فيقول : (ان من مذهب من يخرج الصحيح ان يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه ، وفيمن روى عنهم ، وهم

(١) الحاكم النيسابوري ، المدخل الى معرفة الصحيح ، معرفة علوم الحديث ص ٦٢ .

(٢) ابن حجر ، هدي الساري ص ٩ ـ ١٠ .

(٣) المقدسي ، شروط الائمة الستة ، ص ١٧ ـ ١٨ .

ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزم اخراجه، وعن بعضهم مدخول لايصلح اخراجه الا في الشواهد والمتابعات)[١].

وذهب ابن الصلاح في بيانه لشرط الامام مسلم في صحيحه الى ان شرطه هو حد الحديث الصحيح، وبين مراد الامام مسلم من قوله «ليس كل شيء صحيح عندي وضعته هاهنا ـ يعني في صحيحه ـ وانما وضعت هاهنا ما اجمعوا عليه»[٢]، فبين مراده من وجهين: إما انه أراد شروط الحديث الصحيح المجمع عليها، أو انه أراد الحديث الذي لم يختلف فيه الثقات، لا الحديث الذي في بعض رواته اختلاف[٣]، ويؤيد هذا تقسيم الرواة عند الامام مسلم الى ثلاث طبقات.

كما بين ابن الصلاح ان شرط الشيخين رجالهما فقال: (فاذا كان الحديث رواته كلهم ثقاة، غير ان فيهم أبا الزبير المكي مثلاً أو سهيل بن أبي صالح أو العلاء بن عبدالرحمن أو حماد بن سلمة قالوا فيه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وليس بصحيح على شرط البخاري، لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة، ولم يثبت ذلك فيهم عند البخاري، وكذا حال البخاري فيما أخرجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس، واسحق بن محمد الفروي وعمرو بن مرزوق وغيرهم ممن احتج بهم البخاري، ولم يحتج بهم مسلم)[٤].

وقد جمع أقوال العلماء في معنى الشرط ـ من خلال كلامهم على شرط الشيخين ـ الصنعاني، وجعلها أربعة أقوال:

الاول قول ابن طاهر المقدسي، والثاني قول الحازمي، والثالث قول ابن الصلاح والنووي وابن دقيق العيد وابن حجر والذهبي، والرابع قول الحاكم وابن الاثير وابن العربي المالكي[٥].

يتبين من خلال هذه الاقوال ان مراد العلماء بالشرط يدور على امور:

١ ـ شروط الصحة المعروفة .

٢ ـ حال الرواة في شيوخهم .

---

(١) الحازمي ، شروط الائمة الخمسة ص ٥٦ .

(٢) الامام مسلم ، الجامع الصحيح ٣٠٤/١ .

(٣) مقدمة شرح النووي على صحيح مسلم ١٥/١ .

(٤) المصدر السابق ١٦/١ .

(٥) الصنعاني ، توضيح الافكار ١٠٠/١ ـ ١١٣ .

٣ ـ مستوى الرواة بشكل عام ، ومدى تحقق شروط الصحة فيهم .

ويمكن رد كل هذه الاقوال الى القول الاخير ، لان شروط الصحة وحال الراوي في شيوخه متضمنان في حال الراوي بشكل عام.

وعليه فان شرط امام من أئمة الحديث في تخريج أحاديث كتابه هو رواته، ودرجة تحقق شروط الصحة في مروياتهم، وهذا مايعبر عنه العلماء بحال رواته.

وهذا القول هو الذي انتهى اليه المحققون المتأخرون من النقاد كابن الصلاح وابن دقيق العيد والذهبي وابن حجر كما أسلفنا.

ويمكن ان نخلص من ذلك كله الى ان الشرط المعتبر هو :

حال الرواة ، ومدى تحقق شروط الصحة في مروياتهم، أي مستوى الرواة ومستوى أحاديثهم من حيث شروط الصحة.

المبحث الثاني :
شرط الامام الترمذي في جامعه :

وبعد أن تبين لنا معنى الشرط عند العلماء ، فاننا نريد ان نتعرف على شرط الامام الترمذي في جامعه، ونتعرف على شرطه من خلال امور:

١ ـ قوله في جامعه .

٢ ـ مصطلحاته في جامعه .

٣ ـ احكامه على الاحاديث في جامعه .

أولا : شرط الامام الترمذي من خلال قوله في جامعه :

اختتم الامام الترمذي جامعه بكتاب العلل الذي يعرفه بالعلل الصغير، وفي هذا الكتاب أبان طريقته في الجامع، ومصطلحاته فيه، ومن خلال أقواله فيه نحاول أن نقف على شرطه.

بيّن الامام الترمذي في آخر كتابه الجامع مايدل على شرطه ، فقال: (جميع مافي هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ماخلا حديثين...)[1]

وهذا القول للامام الترمذي يدل على ان شرطه في كتابه ايراد كل حديث يصلح للاحتجاج، وقد احتج به بعض أهل العلم، وان العمل بالحديث قرينة قبول عنده.

(١) جامع الترمذي ٥/٧٣٦ .

وهو شرط واسع من حيث مستوى الاحاديث التي يخرجها، ورتبتها، فهو يخرج الحديث الصالح للاحتجاج، أو المقبول، وهذا يشمل الصحيح والحسن والضعيف الذي يتقوى بالطرق ويصلح للاحتجاج به، والضعيف الذي يختلف العلماء فيه فيقويه من يحتج به ويضعف غيره، قال الدكتور نورالدين عتر معلقاً على هذا القول: (فافاد ان مبنى اختيار أحاديث الكتاب على عمل العلماء به في الجملة، فكل حديث استدل به مستدل، أو احتج به عالم فهو من شرطه، وهو شرط فسيح جداً، ولكن الترمذي لا ينزل الى الواهي أو الموضوع، لان الائمة لايحتجون بالواهي ولا بالموضوع)[١]

ثانياً : شرط الامام الترمذي من خلال مصطلحاته في جامعه :

أورد الامام الترمذي في جامعه العديد من المصطلحات الحديثية في تعليقاته على الأحاديث، وبين في كتابه «العلل» مراده بهذه المصطلحات، ويمكن أن نفيد من هذه المصطلحات بشكل أو بآخر في بيان اصطلاح الامام الترمذي في كتابه وشرطه فيه، وفيما يلي بيان لما يتعلق من هذه المصطلحات بما نحن بصدده:

مراده بالحديث الحسن في كتابه :

قال أبو عيسى الترمذي : (وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فانما أردنا به حسن اسناده عندنا: كل حديث يروي لايكون في اسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروي من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن)[٢].

وقد بين العلماء مراد الامام الترمذي هذا، وموقعه من المصطلح العام للحديث الحسن، وانه أراد به الضعيف الذي يتقوى بالطرق، أي الحسن لغيره[٣]

وهذا المصطلح بهذا المعنى للحديث الحسن عند الترمذي، يدل على شرطه المتسع ، حيث يكثر الترمذي من ايراد الحسن في جامعه، مما يبين مستوى أحاديثه ورتبتها بشكل عام.

مراده بالحديث الغريب :

قال أبو عيسى : (وما ذكرنا في هذا الكتاب : حديث غريب، فان أهل

(١) د. نور الدين عتر ، الامام الترمذي والموازنة بين جامعة وبين الصحيحين ص ٥٦.

(٢) جامع الترمذي ، ٧٥٨/٥ .

(٣) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ص ١٠٣ ـ ١٠٨، وابن حجر في النكت على ابن الصلاح ٣٨٦/١ ـ ٤٠٣.

الحديث يستغربون الحديث لمعان:

رب حديث يكون غريباً ، لايروي الا من وجه واحد ...

ورب حديث يروي من أوجه كثيرة ، وانما يستغرب لحال الاسناد ...

ورب حديث انما يستغرب لزيادة تكون في الحديث ، وانما تصح اذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه)[1].

ومصطلح الغريب بهذه الاقسام التي أوردها الترمذي ، وكثرة ايراده له في جامعه مما يؤكد اتساع شرطه، وبيين مستوى أحاديثه.

ولابد هنا من ملاحظة أمر آخر يتعلق بهذا الاصطلاح وهو انه تأصيل من الامام الترمذي لهذا المصطلح وتحديد لمعناه، ولعل الامام الترمذي أول من بينه، ثم هو كذلك يدل على نقد الامام الترمذي للرويات وبيان حالها، وهذا أحد جوانب النقد والبيان، واذا كانت الغرابة في الحديث بشكل عام لاتدل على ضعفه اذ لم يشترط العلماء في الحديث الصحيح ان يأتي من عدة طرق[2]، الا ان الغرابة قد تكون قرينة ضعف، وتزداد هذه وضوحاً حسب حال الراوي، فكلما نزلت درجة الراوي كلما اقترب غريب حديثه من الضعف والنكارة.

ولهذا المعنى كان العلماء يتواصون بعدم تتبع الغريب، قال الحافظ ابن كثير:(ومن هنا ينبغي التحرز من الكذب كلما أمكن، فلا يحدث إلا من أصل معتمد، ويجتنب الشواذ والمنكرات، فقد قال القاضي أبو يوسف: من تتبع غرائب الحديث كذب، وفي الاثر: كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ماسمع)[3].

قوله في الحديث المرسل :

قال أبو عيسى : (والحديث اذا كان مرسلاً فانه لايصح عند أكثر أهل الحديث، وقد ضعفه غير واحد منهم، وقال: ومن ضعف المرسل فانه ضعفه من قبل ان هؤلاء الائمة حدثوا عن الثقات، وغير الثقات، واذا روى أحدهم حديثاً وأرسله لعله أخذه من غير ثقة)[4].

والامام الترمذي هنا يريد بالمرسل مايقابل المتصل، أي كل مافيه نوع انقطاع.

---

(١) جامع الترمذي ، كتاب العلل ٥/٧٥٨ ـ ٧٦٣ .

(٢) انظر ابن حجر في النكت على ابن صلاح ١/٢٤١ وما بعدها .

(٣) ابن كثير ، اختصار علوم الحديث ص ١٠٣ ، والحديث أخرجه أبو داود ج٥/٢٦٥ .

(٤) جامع الترمذي ، كتاب العلل ٥/٧٥٣ ـ ٧٥٥ .

وقوله في المرسل من جملة بيانه لحال الرويات ونقده لها، وهذا يمثل جانباً من شرط الترمذي وطريقته في كتابه، سنبينه فيما بعد.

قوله في الرواة :

قال أبو عيسى : (فكل من روي عنه حديث ممن يتهم ، أو يضعف لغفلته وكثرة خطأه، ولا يعرف ذلك الحديث الا من حديثه فلا يحتج به)[١].

وقال : (وقد تكلم بعض أهل الحديث في قوم من جلة أهل العلم وضعفوهم من قبل حفظهم، ووثقهم آخرون من الأئمة لجلالتهم وصدقهم، وان كانوا قد وهموا في بعض ما رووا)[٢].

في هذين القولين يضع الامام الترمذي قاعدة في نقد الرواة تبين دقة مستوى نقده، كما تبين سبباً من أسباب اختلاف العلماء في توثيق بعض الرواة أو تضعيفهم، وهو في هذا وذلك يوصل لهذين الأمرين، ويحدد كلاً منهما . ويبدو منهجه في الرجال بعيداً عن الاتساع أو التساهل الذي ميز منهجه وشرطه في اختيار أحاديث كتابه .

ثالثاً: حكم الامام الترمذي على الاحاديث ودلالة ذلك على شرطه :

أثنى العلماء على الامام الترمذي وشهدوا له بالعلم والقدم الراسخة فيه، في العلل والرجال والحديث والفقه[٣]، الا ان الحافظ الذهبي انتقد على الامام الترمذي تصحيحه أو تحسينه لاحاديث بعض الرواة، فقال في ترجمة كثير بن عبدالله المزني: (وأما الترمذي فروى من حديثه: الصلح جائز بين المسلمين، وصححه، فلهذا لايعتمد العلماء على تصحيح الترمذي)[٤].

وقال الحافظ الذهبي : (يحيى بن يمان عن المنهال بن خليفة: والمنهال قال البخاري: فيه نظر، عن حجاج بن ارطأة، عن عطاء ابن عباس، ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبراً ليلاً فأسرج له سراج، حسنه الترمذي، مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يغتر بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضعاف[٥].

---

(١) المصدر السابق ، ٧٤٢/٥ .

(٢) المصدر السابق ، ٧٤٤/٥ .

(٣) الذهبي ، تذكرة الحفاظ ٦٣٤/٢ ، وابن حجر ، تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩ .

(٤) الذهبي ، ميزان الاعتدال ٤٠٧/٣ ، وجامع الترمذي ٦٢٥/٣-٦٢٦ح رقم ١٣٥٢، واخرجه ابن ماجه في سننه ٧٨٨/٢ح رقم ٢٣٥٣، وله شاهد عند ابي داود ١٩/٤، وعند الامام أحمد ٣٦٦/٢.

(٥) الذهبي ، ميزان الاعتدال ٤١٦/٤ ، والحديث عند الترمذي ٣٦٣/٣ح رقم ١٠٥٧ .

وقال الحافظ الزيلعي : (روى الترمذي من حديث المنهال بن خليفة عن الحجاج بن ارطأة عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبراً ليلاً فأسرج له سراج. الحديث، قال: حديث حسن، وانكر عليه لأن مداره على الحجاج بن ارطأة، وهو مدلس ولم يذكر سماعاً، وقال ابن القطان: ومنهال بن خليفة ضعفه ابن معين، وقال البخاري: فيه نظر)[1].

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة محمد بن الحسن بن ابي يزيد الهمداني الكوفي : (قال ابن معين : قد سمعنا منه، ولم يكن بثقة، وقال مرة: كان يكذب، وقال أحمد: ماأراه يسوى شيئاً، وقال النسائي: متروك، وقال أبو داود: ضعيف، وقال مرة: كذاب، ثم قال بعد ذكر حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرب تبارك وتعالى: من شغله القرآن عن ذكري ومسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين... الحديث، حسنه الترمذي، فلم يحسن)[2].

وقد أورد الصنعاني انتقاد الذهبي للترمذي في الحديثين الاول والثاني، وناقشه وأجاب عنه بتفصيل جيد، فقد نقل عن الامام الذهبي مايدل على جواز الاعتماد على تصحيح الترمذي وتحسينه لانعقاد الاجماع الذي حكاه الذهبي على ثقته وحفظه في الجملة، وقال: (وأما قول الذهبي: ان العلماء لا يعتمدون على تصحيحه، فلعله يريد انهم لا يعتمدون على تصحيحه فيما روى عن كثير بن عبدالله كما هو موجود في بعض النسخ من الميزان، وقد قال ابن كثير في ارشاده: وقد نوقش الترمذي في تصحيح هذا الحديث، ففي عبارته ارشاد الى ان المناقشة في تصحيح هذا الحديث بخصوصه، لا في كل ما صححه)[3].

وقال الصنعاني أيضاً : (وكذا الترمذي يحتمل انه صحح هذا الحديث لثبوته من غير طريق كثير بن عبد الله المزني هذا ، فالحديث روي من غير

(١) الزيلعي ، نصب الراية ٢/ ٣٠٠ ، والمباركفوري ، تحفة الاحوذي، المقدمة ص ١٧٢ .

(٢) الذهبي ، ميزان الاعتدال ٣/ ٥١٤ ، جامع الترمذي ٥/ ١٨٤ ، ومن عجيب صنيع الذهبي ان ينتقد هنا تحسين الحديث بسبب محمد بن الحسن هذا، وفي الوقت نفسه يروي ان الحاكم صحح حديثاً من طريقه، ويوافقه الذهبي على ذلك في التلخيص، أما في الميزان فينقل تصحيح الحاكم للحديث، ويتعقبه بأن فيه انقطاعاً ولم يتعرض لنقده بهذا الراوي، أنظر المستدرك ١/ ٤٩٢ .

(٣) الصنعاني ، توضيح الافكار ١/ ١٧٠ .

طريق)[١] وقال: (وان هذا خطأ نادر، وان العصمة مرتفعة عن الحفاظ والعلماء)[٢]
وقال : (وذكر الحافظ ابن كثير في ارشاده : ان أبا داود روى الحديث عن أبي هريرة باسناد حسن، هذا كله مع شهادة القرآن بذلك في قوله «والصلح خير»)[٣]
وبعد مناقشات طويلة قال الصنعاني : (ولم يتبعه بحرف واحد من تصحيح ولا تحسين، بل قال عقبه: باب ماجاء ان اليمين على من يصدقه صاحبه، والنسخة التي راجعناها ظاهرة الصحة، فلينظر غيرها من أراد ذلك)[٤]

قلت : قول الترمذي : حسن صحيح موجود في النسخة التي حقق جزأين منها أحمد شاكر رحمه الله، والجزء الثالث وهو الذي فيه هذا الحديث حققه محمد فؤاد عبدالباقي رحمه الله[٥]، وقد ذكر أحمد شاكر في مقدمة الجزء الاول، انه اعتمد في تصحيحه للكتاب على سبع نسخ، ولا أدري ان كان محمد فؤاد عبدالباقي أفاد منها أم لا، كما ان هذه الجملة ثابتة أيضاً في تحفة الاشراف[٤]، وكذا في تحفة الاحوذي من النسخة الهندية التي أثنى على دقتها أحمد شاكر، وقال المباركفوري تعليقاً على هذا الحديث في شرحه هذا: (وفي تصريح الترمذي هذا الحديث نظر، فان في اسناده كثير بن عبدالله...، ونقل كلام الذهبي وما أورده من أقوال العلماء في تضعيف كثير بن عبدالله، ونقل كلام ابن كثير فقال: وقال ابن كثير في ارشاده قد نوقش أبو عيسى يعنى الترمذي في تصحيحه هذا الحديث وما شاكله)[٥].

فالذي يظهر من هذا كله ان هذا الحكم على هذا الحديث ثابت من كلام الترمذي وليس من خطأ النساخ، ويؤيد هذا ما أورده العلماء من مناقشات حول كلام الذهبي رحمه الله في هذا الحديث، والحديثين الآخرين اللذين ذكرناهما آنفاً.
كما أورد انتقاد الذهبي هذا الدكتور نورالدين عتر وناقشه وأجاب عليه بما خلاصته: أما من حيث الاجمال، فان العلماء يعتمدون كلام الترمذي، ويشهدون له بالعلم ، وأما من حيث التفصيل ، فان ذلك يعود الى ثلاثة أسباب :

(١) المرجع نفسه .
(٢) المرجع نفسه .
(٣) الصنعاني ، توضيح الافكار ١/ ١٧٠ والاية سورة النساء/١٢٨ .
(٤) المرجع نفسه ١/ ١٧٤ .
(٥) جامع الترمذي ٣/ ٦٢٥ ـ ٦٢٦ح رقم ١٣٥٢ .

أ ـ اختلاف نسخ جامع الترمذي حيث يرد في بعضها من أحكام الترمذي على الاحاديث مايخالف مايرد في غيرها.

ب ـ الغفلة عن اصطلاح الترمذي في جامعه .

ج ـ اختلاف الاجتهاد في الحكم على الرواة ومراتب الاحاديث[1].

وقد نبه الحافظ ابن حجر العسقلاني الى طريقة الترمذي في تحسينه للاحاديث فقال: (وذلك مصير منه الى ان الصورة الاجتماعية لها تأثير في التقوية، واذا تقرر ذلك كان من رأيه ـ أي الترمذي ـ ان جميع ذلك اذا اعتضد لمجيئه من وجه آخر أو أكثر نزل منزلة الحسن احتمل أن لا يوافقه غيره على هذا الرأي أو يبادر للانكار عليه اذا وصف حديث الراوي الضعيف أو ما اسناده منقطع بكونه حسناً، فاحتاج الى التنبيه على اجتهاده في ذلك، وأفصح عن مقصده فيه، ولهذا أطلق الحسن لما عرف به، فلم يقيده بغرابة ولا غيرها، ونسبه الى نفسه والى من يرى رأيه، فقال: فهو حديث حسن عندنا...)[2].

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً : (فأما ما حررنا عن الترمذي انه يطلق عليه اسم الحسن من الضعيف والمنقطع اذا اعتضد، فلا يتجه اطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه، ولا دعوى الصحة فيه اذا أتى من طرق)[3].

ونقل ابن حجر عن ابن القطان مانصه : (هذا التقسيم لا يحتج به كله، بل يعمل به في فضائل الاعمال، ويتوقف عن العمل به في الاحكام، الا اذا كثرت طرقه أو عضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح، أو ظاهر قرآن)[4].

وقد أورد الاحاديث الثلاثة المنتقدة عند الترمذي من الذهبي المباركفوري وتعقبها بقول ابن حجر، فقال: (اعتذر له الحافظ ابن حجر فقال: وكأنه اعتبر بكثرة طرقه، كذا قال الشوكاني في النيل وذكر فيه طرقه، وقال بعد ذكرها: لا يخفى ان الاحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض، فاقل أحوالها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسناً)[5].

قلت : الذي في نيل الاوطار للشوكاني حديث الصلح جائز بين المسلمين، نقل عن ابي حجر طرقه وشواهده ، وذكر حديث ابن عباس وتحسين الترمذي له

(١) د. نور الدين عتر الامام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص ٢٦٦ـ٢٩٧.

(٢) ابن حجر العسقلاني ، النكت على ابن الصلاح ٣٩٩/١ .

(٣) المصدر نفسه ، ٤٠٢/١ .

(٤) المرجع نفسه .

(٥) المباركفوري ، تحفة الاحوذي ٢٨٢/٢ ، وابن حجر ، النكت ٤٠١/١ .

ولم يتعقبه بشيء[١].

ويؤيد قول ابن حجر هذا ما ذكره ابو الفضل بن طاهر في شرط الترمذي حيث قال: (وكان من طريقته ان يترجم باباً فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق اليه، واخرج حديثه في الكتب الصحاح، فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه، ولا يكون الطريق اليه كالطريق الى الاول، الا ان الحكم صحيح، ثم يتبعه بان يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، ويعد جماعة منهم الصحابي الذي اخرج ذلك الحكم من حديثه)[٢].

وقال الحافظ بن رجب : (والترمذي يخرج حديث الثقة الضابط، ومن يهم قليلاً، ومن يهم كثيراً ومن يغلب على حديثه الوهم يخرج حديثه قليلاً، ويبين ذلك ولا يسكت عنه، وقد خرج حديث كثير بن عبدالله المزني، ولم يجمع على ترك حديثه، بل قد قواه قوم، وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب، وحكى الترمذي في العلل عن البخاري انه قال في حديثه في تكبيرة صلاة العيدين: هذا أصح حديث في هذا الباب، وانا اذهب اليه)[٣].

وقبل أن نختم القول في هذه المسألة يثور في الذهن سؤال لعله يجعل في كلام الحافظ الذهبي بعض نظر، وذلك ان الامام الذهبي أورد عشرات الرواة الضعفاء ممن روى لهم الترمذي، ولم يتعقبهم بمثل مافعل في روايته عن كثير بن عبدالله المزني وغيره، فما دلالة ذلك؟

فاما ان الامر نادر ومختص بهذه الروايات الثلاث، لا بجميع صنيع الترمذي، وأما أن يكون حكم الترمذي على مجموع الطرق كما ذكر الحافظ المقدسي والحافظ ابن حجر، وأما أن يكون هذا الحكم خطأ وقع للترمذي، أو ان كلام الترمذي لم يصدر عنه كما أشار بعض العلماء كالذي نقلناه عن الصنعاني.

---

(١) الشوكاني ، نيل الاوطار ٥/٢٨٧ ، ٤/١٠١ .

(٢) المقدسي ، شروط الائمة الخمسة ص ٢١ .

(٣) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص ٢٩٣ .

المبحث الثالث :
أقوال العلماء في شرط الترمذي
مقارناً بشروط الائمة الخمسة :

تعرض علماء الحديث لشروط أصحاب المصنفات لاسيما أصحاب الكتب الستة، وفيما يلي بيان لأقوال العلماء في شرط الامام الترمذي:

١ ـ قول الحافظ أبي الفضل بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ) :

قال : (وأما أبو عيسى الترمذي فكتابه على أربعة أقسام:

الاول : ما هو صحيح مقطوع به ، وهو ما وافق البخاري ومسلماً.

الثاني : ما هو على شرط أبي داود والنسائي كما بينا في القسم الثاني لهما [صحيح على شرطهما، وقد حكى أبو عبدالله بن منده ان شرطهما اخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم اذا صح الحديث باتصال الاسناد من غير قطع ولا ارسال...].

وقسم ثالث كالقسم الثالث لهما، أخرجه وأبان علته ، وهي أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها وقد أبان علتها بما بينه أهل المعرفة، وانما أودعا هذا القسم في كتابيهما لرواية قوم لها أو احتجاجهم بها، فأورداها وبينا سقمها لتزول الشبهة، وذلك اذا لم يجدا لها طريقاً غيره...

وقسم رابع أبان هو عنه ، وقال : ماخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء، فعلى هذا الاصل كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء مع طريقه أم لم يصح، وقد أزاح عن نفسه، فانه تكلم على كل حديث.

وكان من طريقته أن يترجم باباً فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق اليه، وأخرج حديثه في الكتب الصحاح، فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه، ولا يكون الطريق اليه كالطريق الى الاول الا ان الحكم صحيح، ثم يتبعه بأن يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، ويعد جماعة منهم الصحابي الذي أخرج ذلك الحكم من حديثه، وقلما يسلك هذه الطريق إلا في أبواب معدودة)[1].

٢ ـ قول الحافظ الحازمي :

بين الحافظ الحازمي شروط الائمة الخمسة من خلال مثال ساقه، وحدد شرط كل واحد منهم ومكانته بالنسبة لشروط الآخرين فقال : (اعلم ان لهؤلاء

(١) المقدسي ، شروط الائمة الستة ص ٢١ .

الائمة مذهباً في كيفية استنباط مخارج الحديث نشير اليها على سبيل الايجاز، وذلك ان مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم اخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه الا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقة معرفة طبقات الرواة عن راوي الاصل مراتب مداركهم.

ولنوضح ذلك بمثال : وهو أن نعلم مثلاً ان أصحاب الزهري على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت، فمن كان في الطبقة الاولى، فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري.

والطبقة الثانية ، شاركت الاولى في العدالة غير ان الاولى جمعت بين الحفظ والاتقان، وبين طول الملازمة للزهري حتى كان فيهم من يلازمه في السفر، ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري الا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، وكانوا في الاتقان دون الطبقة الاولى، وهو شرط مسلم.

والطبقة الثالثة ، جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الاولى، غير انهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود والنسائي.

والطبقة الرابعة ، قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل، وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري، لانهم لم يصاحبوا الزهري كثيراً، وهم شرط أبي عيسى.

والطبقة الخامسة ، نفر من الضعفاء والمجهولين ، لا يجوز لمن يخرج الحديث على الابواب أن يخرج حديثهم الا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا)[١].

ثم قال الحازمي بعد أن مثل لكل طبقة : (وقد يخرج البخاري أحياناً عن أعيان الطبقة الثانية، ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة، وأبو داود عن مشاهير الطبقة الرابعة، وذلك لاسباب تقتضيه)[٢].

٣ ـ قول الحافظ ابن رجب الحنبلي :

تعرض الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) في شرحه لعلل الترمذي لشرط الامام الترمذي فقال: (اعلم ان الترمذي خرج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن ـ وهو ما نزل عن درجة الصحيح ، وكان فيه بعض ضعف ـ

(١) الحازمي ، شروط الائمة الخمسة ص ٥٨ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٦٠ .

والحديث الغريب، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير لاسيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا أعلم انه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد، الا انه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق، أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي، نعم قد يخرج عن سيء الحفظ، وعمن غلب على حديثه الوهم، ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، وقد شاركه أبو داود في التخريج عن هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كاسحاق ابن أبي فروة وغيره.

وقال أبو داود في رسالته الى أهل مكة : ليس في كتاب السنن الذي صنفته عن متروك من الحديث شيء، واذا كان فيه حديث منكر يبين انه منكر، ومراده انه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له، أو لمتروك متفق على تركه، فانه قد خرج لمن قيل فيه انه متروك، ولمن قيل فيه انه متهم بالكذب.

وقد كان أحمد بن صالح المصري وغيره لا يتركون الا حديث من أجمع على ترك حديثه، وحكي مثله عن النسائي.

والترمذي يخرج حديث الثقة الضابط ، ومن يهم قليلاً ومن يهم كثيراً، ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه قليلاً، ويبين ذلك ولا يسكت عنه، وقد خرج حديث كثير بن عبدالله المزني ولم يجمع على ترك حديثه، بل قد قواه قوم، وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب وحكى الترمذي في العلل عن البخاري: انه قال في حديثه في تكبير صلاة العيدين: هو أصح حديث في هذا الباب، وأنا أذهب اليه، وأبو داود قريب من الترمذي في هذا بل أشبه انتقاداً للرجال منه، وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليهم الوهم، ولا لمن فحش خطأه وكثر، وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه بحفظه لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه الا ما لا يقال انه وهم فيه، وأما البخاري فشرطه أشد من ذلك، وهو ألا يخرج الا للثقة الضابط، ولمن ندر وهمه، وإن كان قد اعترض عليه في بعض من خرج عنه)[1].

٥ ـ قول الامام ابن الوزير :

قال في تنقيح الانظار : (وأما جامع الترمذي فلم يتعرض لذكر شرطه لانه

(١) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

قد أبان عن نفسه، وذكر الصحيح والحسن والغريب، وتعقبه الشارح الصنعاني بقوله: كأنه يريد الذهبي[١].

قلت : ذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ شرط الترمذي ، فكيف ذهل عنه الصنعاني، فقد قال في التذكرة: (قال أبو نصر عبدالرحيم بن عبدالحق اليوسفي: الجامع على أربعة أقسام؛ قسم مقطوع بصحته وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بينا، وقسم أخرجه وأبان علته، وقسم رابع أبان عنه فقال: ما خرجت في كتابي هذا الا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء[٢].

وهذا التقسيم نقله اللكنوي في الاجوبة الفاضلة وهو تلخيص لكلام ابن طاهر المقدسي، وقد علق عليه الشيخ أبو غدة بقوله: (أصل هذا التقسيم الرباعي لما في سنن الترمذي هو للحافظ محمد بن طاهر المقدسي المتوفى ٥٠٧هـ، وقد ذكره في جوابه لبعض أهل الصناعة الحديثية في بغداد، ثم ذكره في كتابه شروط الائمة الستة)[٣].

تحقيق شرط الترمذي في جامعه :

بعد إن استعرضنا كل ما يتعلق بشرط الامام الترمذي في جامعه، سواء من خلال وصفه لجامعه، أو من خلال مصطلاحاته فيه، وما يستفاد منها في بيان شرطه، أو من أقوال العلماء فيه؛ فإننا نخلص من ذلك كله الى تحقيق شرطه كما يلي:-

١ ـ اشتمل الكتاب على أحاديث كثيرة شارك فيها غيره من أصحاب الكتب الستة، لاسيما الصحيحين وسنن أبي داود وسنن النسائي، وهذه الاحاديث تمثل معظم أحاديث الكتاب، وهي لا تصلح لبيان شرطه، أو شرط غيره، الا ما كان منها من طرق تفرد بها أحد المصنفين.

٢ ـ الاحاديث التي تفرد الترمذي بايرادها ابتداءً أو أوردها من طريق تفرد بها فهذه يحدد شرط الترمذي، فيها امور:

أولا : ما صرح به الترمذي من انه يخرج في كتابه كل حديث معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، وهو يشارك أبا داود في هذا الشرط، ولا يخفى ما في هذا الشرط من الاتساع.

ثانياً : منهجه في اصطلاحاته ، لاسيما في الحسن وما فيه اصطلاح خاص يتصف بقدر من الاتساع كما عرفنا سابقاً.

---

(١) توضيح الافكار ، شرح معاني تنقيح الانظار ٢٢٤/١ .

(٢) الذهبي ، تذكرة الحفاظ ٦٣٤/٣ ـ ٦٣٥ .

(٣) اللكنوي ، الاجوبة الفاضلة ص ٦٩ .

ثالثاً : منهجه في حكمه على الرجال ، وهو في هذا في عداد المتوسطين، وما أثير حول رجلين منهم له ملابسات خاصة ببناها، لا تصلح حكماً عاماً على شرطه.

رابعاً : التزامه بتعليل الاخبار والحكم على الاحاديث والرجال، وهذا يمثل قيداً وضابطاً لما في الكتاب من اتساع.

خامساً : الامام الترمذي يحكم على الاحاديث بناءً على مجموع الطرق، لا على طريق معينة اذا كان للحديث عدة طرق، ويشير الى طرقه، لاسيما اذا حكم عليه بالحسن مع الصحة كما هو معروف، وكذا بالنسبة للحديث الحسن عنده حيث صرح باشتراط مجيئه من وجه آخر.

وقد نبه على طريقته هذه الحافظ المقدسي والحافظ ابن حجر كما بينا من قبل[1].

المبحث الرابـــع :

مكانة جامع الترمذي بين الكتب الستة

بناء على شرطه :

أشار علماء الحديث في العديد من المصنفات الى ترتيب الكتب الستة حسب صحة أحاديثها بالجملة، وحسب الشروط المعتبرة عند أصحابها، وحسب منهج كل منهم وطريقته في ايراد الاحاديث وغير ذلك من الاعتبارات.

وأول من علمناه أشار الى شيء من هذا الامام الحازمي رحمه الله في شروط الكتب الخمسة حيث قسم الرواة الى طبقات من خلال مثال عن الرواة عن الزهري رحمه الله وبين ان كل واحد من أصحاب الكتب الخمسة قد اختار رجاله من بعض هذه المصنفات، وبالنسبة للامام الترمذي قال الحازمي في معرض كلامه عن رجال الطبقة الرابعة من رجال الزهري: (وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود، لان الحديث اذا كان ضعيفاً أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنه يبين ضعفه وينبه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة، وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن، فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود[2]

والمتأمل لكلام الحازمي هذا يجد انه نظر الى شرط الترمذي باعتبارين: باعتبار الشكل، وباعتبار الحقيقة؛ فمن حديث الشكل فشرطه دون شرط أبي

---

(١) انظر ص ١١ من هذا البحث ١١ .

(٢) الحازمي ، شروط الائمة الخمسة ص ٥٧ .

داود لاشتمال الكتاب على أحاديث أهل الطبقة الرابعة، أما من حيث الحقيقة فشرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود، لان الترمذي يبين ضعف الراوي وينبه عليه، فيخرج الحديث عن شرط الترمذي في اصوله، ليكون من باب المتابعات والشواهد.

ويبدو ان المصنفين في الرجال والاطراف أخذوا بكلام الامام الحازمي من حيث الشكل، فجعلوا ذكر الترمذي بعد ذكر ابي داود وقبل النسائي، فتجدهم في الترميز للرجال والاحاديث يكتبون هكذا (د ت س) اشارة الى أبي داود والترمذي والنسائي بهذا الترتيب، كذا في تحفة الاشراف، وفي التهذيب، وفي الميزان، وفي الجامع الصغير، وسائر الكتب التي تشير الى رجال أو أحاديث أصحاب الكتب الستة أو بعضها، وعقب الشيخ المناوي رحمه الله على صنيع السيوطي بقوله: (صنيع المؤلف قاض بأن جامع الترمذي بين أبي داود والنسائي في الرتبة)[١].

قال الحافظ السيوطي في التدريب: (قال الذهبي: انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لاخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما[٢].

وقد ذكرنا سابقاً قول الحافظ ابن رجب من ان ابا داود يخرج عن أمثال هؤلاء .

وقد تعقب المباركفوري قول الذهبي بقوله: (فيما قال الحافظ الذهبي من انحطاط رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي عندي نظر، والظاهر هو ما في كشف الظنون من انه ثالث الكتب الصحاح الستة...)[٣]، وأورد كلام الحافظ الحازمي في ذلك.

أما صاحب كشف الظنون فقد قال : (جامع الصحيح للامام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، وهو ثالث الكتب الستة في الحديث[٤]، يعني ان رتبته بعد الصحيحين.

وأظن ان كلام الحافظ الحازمي هو الفصل في ذلك على تقدمه وايجازه، وعليه سار المصنفون في الرجال والحديث، اذا ما أشاروا الى أصحاب الكتب الستة في مصنفاتهم.

---

(١) المناوى ، محمود ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ٢٥/١ .

(٢) السيوطي ، تدريب الراوي ١٧١/١ .

(٣) المباركفوري ، تحفة الاحوذي ١٧٩/١ .

(٤) حاجي خليفة ، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون ، ج٢ ، ص٥٥٩/ باب الجيم.

فجامع الترمذي أما أن يكون مقدماً على سنن أبي داود ؛ اذا ما نظرنا الى نقد الترمذي للرواة والروايات وحكمه عليها وبيان حالها من غرابة أو شهرة ومن صحة وحسن وضعف، ومن علل ومن عمل العلماء بها، وهذا ما ارجحه واميل اليه.

أو ان رتبة جامع الترمذي بعد سنن أبي داود ، اذا ما نظرنا الى مجموع ما أورد الترمذي من الروايات وان كانت منتقدة عنده، قد أبان حالها وأشار الى ضعفها أو عللها أو نكارتها.

هل في الجامع أحاديث موضوعة ؟

إذا كان في شرط الامام الترمذي اتساع كما عرفنا ، فهل يدخل في شرطه الاحاديث الموضوعة؟

ان الدارس لصنيع الامام الترمذي في جامعه يجد انه اطلق في جامعه مجموعة من الاحكام على الاحاديث من الالفاظ الدالة على الضعف، كالمنكر، والشاذ، والضعيف، وغير المحفوظ، وإسناد ضعيف، وفي اسناده مقال، واسناده ليس بالقوى، أو ليس بذلك القائم، وكل هذه الالفاظ وغيرها تدل على الطعن في الحديث وضعفه وعدم الاحتجاج به[1].

لكن الامام الترمذي لم يحكم على أي حديث في جامعه بالوضع، وهذا له دلالته من الامام الترمذي الذي وصف كتابه بقوله: «من كان في بيته هذا الكتاب، فكأنما في بيته نبي يتكلم»[2].

أما ما أورده الحافظ ابن الجوزي في كتابه الموضوعات من أحاديث زعم انها موضوعة من مسند الامام أحمد وكتب السنن، فقد تعقبه العلماء في ذلك، وردوا عليه، وصنف الحافظ ابن حجر العسقلاني في ذلك كتاباً سماه (القول المسدد في الذب عن المسند)، أورد فيه أربعة وعشرين حديثاً من المسند، وأضاف اليه الحافظ السيوطي أحاديث أخرى في كتابه (اللالىء المصنوعة في الاحاديث الموضوعة)، وكتابه (ذيل اللالىء)، كما صنف كتاباً سماه (القول الحسن في الذب عن السنن)، جمع فيه مائة وعشرين حديثاً من كتب السنن، عدها ابن الجوزي في الموضوعات، وردها عليه الحافظ السيوطي[3].

---

(١) د. نور الدين عتر ، الامام الترمذي والموازنة بين جامعة وبين الصحيحين، ص ٢٠٩ وما بعدها.

(٢) الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، ٦٣٤/٢ .

(٣) السيوطي ، تدريب الراوي ، ٢٧٨/١-٢٨١ ، وانظر ابن حجر في القول المسدد، والسيوطي في اللالىء المصنوعة.

قال الحافظ السيوطي : (ثم ألفت ذيلاً لهذين الكتابين سميته (القول الحسن في الذب عن السنن)، أوردت فيه مائة وبضعة وعشرين حديثاً ليست بموضوعة، منها ماهو في سنن ابي داود وهي أربعة أحاديث، منها حديث صلاة التسابيح، ومنها ما هو في جامع الترمذي، وهو ثلاثة وعشرون حديثاً، ومنها ما هو في سنن النسائي وهو حديث واحد، ومنها ماهو في ابن ماجه، وهو ستة عشر حديثاً...)[١].

وقال الشيخ المباركفوري : (ان الحافظ ابن الجوزي قد ذكر في موضوعاته ثلاثة وعشرين حديثاً مما اخرجه الترمذي في جامعه، وحكم عليها بالوضع، والتحقيق انها ليست بموضوعة، كما حققه الحافظ السيوطي في كتابه القول الحسن في الذب عن السنن.

قلت : الاحاديث الضعاف موجودة في جامع الترمذي، وقد بين الترمذي نفسه ضعفها، وأبان علتها، وأما وجود الموضوع فيه فكلا ثم كلا[٢].

بهذا يظهر عدم دقة ماقاله ابن الجوزي رحمه الله، ويظهر انه لا يوجد في جامع الترمذي شيء من الاحاديث الموضوعة، وانه مع ما في شرطه من اتساع، ومع طريقته في بيان حال الاحاديث، الا انه لم يدخل شيئاً من الموضوع فيه.

(١) السيوطي ، تدريب الراوي ، ١/ ٢٨٠

(٢) المباركفوري ، تحفة الاحوذي ، المقدمة ١٨٠-١٨١ .

إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ

الخاتمـــــــة

راعى علماء الحديث في مصنفاتهم شروطاً معينة، ولكنهم لم يصرحوا بهذه الشروط، ولمعرفة شرط امام من الائمة في مصنفه أهمية كبيرة للدارس والباحث، وقد حاولنا في هذا البحث الوقوف على معنى الشرط عند العلماء، فظهر لنا ان شرط امام من ائمة الحديث في تخريج أحاديث كتابه هو حال رواته، ومدى تحقق شروط الصحة في مروياتهم.

وبناء على ذلك حاولت معرفة شرط الامام الترمذي في جامعه من خلال ما صرح به من أقوال في الجامع، ومن خلال مصطلحاته فيه، ومن خلال احكامه على الاحاديث، فظهر لي ان شرط الامام الترمذي في جامعه يدور على محاور أربعة:

١ ـ اتساعه في ايراد الاحاديث .

٢ ـ مراعاة عمل اهل العلم بالحديث. هذا الامر وحده يعد شرطاً وأما ما عداه فهي سماة أو خصائص ممنهجة في كتابه.

٣ ـ تعليل الامام الترمذي لأحاديثه ، ونقده لها، وبيان حالها، وحال رواتها والحكم عليها.

٤ ـ اصطلاحاته الخاصة في احكامه على الاحاديث لاسيما الحسن، وما حكم عليه باحكام مركبة من الحسن والصحة والغرابة.

وان الامام الترمذي في احكامه على الاحاديث وعلى الرواة في عداد العلماء النقاد المتوسطين، وان له مكانة بين العلماء في علمه ونقده وتعليله للاحاديث، وان ما انتقد عليه انما هو من قبيل النادر الذي لاينجو منه غير معصوم ذهل عنه، أو ذهل الآخرون عن شرطه واصطلاحاته.

وان احكام الامام الترمذي على الاحاديث انما هي احكام على مجموع طرق الحديث، لا على حديث بعينه، مع مراعاة قرينة العمل بالحديث، لاسيما في الحسن عنده.

وان جامع الامام الترمذي يمثل مكانة خاصة بين كتب الحديث لما فيه من أحكام على الاحاديث وتعليل وتعقيب، وان من هذا الجانب يأتي بعد الصحيحين لكثرة فوائده، أما بالنسبة لمستوى أحاديثه وشرطه؛ فيقع بعد سنن أبي داود.

والله اعلـــم

المراجـــع والمصـــادر

١ ـ الترمذي ، ابو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ) الجامع الصحيح، تحقيق أحمد شاكر ٥ج، ط١، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧م.

٢ ـ الحازمي ، أبو بكر محمد بن موسى (ت٥٩٤هـ) ، شروط الائمة الخمسة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٤م.

٣ ـ خليفة ، حاجي مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، ٢ج، ط٣، المطبعة الاسلامية، طهران ١٩٦٧م.

٤ ـ الذهبي ، أبو عبدالله شمس الدين (ت٧٤٨هـ) ، تذكرة الحفاظ، ٤ج، ط١، دار احياء التراث العربي، بيروت ١٣٧٤هـ.

٥ ـ ابن رجب ، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد (ت٧٩٥هـ) ، شرح علل الترمذي، تحقيق صبحي جاسم، ط١، وزارة الاوقاف بغداد ١٣٩٦هـ.

٦ ـ الزيلعي ، جمال الدين عبدالله بن يوسف (ت٧٦٢هـ) ، نصب الراية لاحاديث الهداية، ٤ج، ط١، دار المأمون، القاهرة ١٩٣٨م.

٧ ـ السجستاني ، أبو داود سليمان بن الاشعث (ت٢٧٥هـ) ، سنن أبي داود، تحقيق عزت الدعاس، ٥ج، ط١، حمص ١٩٦٩م.

٨ ـ السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت٩٠٢هـ) ، فتح المغيث شرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق عبدالرحمن محمد، ٣ج، ط٢، المكتبة السلفية، المدينة المنورة ١٩٦٨م.

٩ ـ السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، ٢ج، ط٢، دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٩٦٦.

١٠ ـ الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد اليماني، نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من أحاديث سيد الاخيار، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الاخيرة.

١١ ـ الشيباني ، أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) ، المسند ، ٦ج، ط١، المطبعة الميمنية، القاهرة ١٣١٣هـ.

١٢ ـ الشهرزوري ، أبو عمرو عثمان بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح للبلقيني، تحقيق د. بنت الشاطىء، ط١، دار الكتب، القاهرة ١٩٧٤م.

١٣ ـ الصنعاني ، محمد بن اسماعيل الامير (ت١١٨٢هـ) ، توضيح الافكار لمعاني تنقيح الانظار، تحقيق محي الدين عبدالحميد، ٢ج، ط١، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٩٤٧م.

١٤ ـ عتر ، د. نور الدين (معاصر)، الامام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، ط١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة ١٩٧٠م.

العسقلاني ، ابن حجر أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ) :

١٥ ـ القول المسدد في الذب عن المسند، ط١، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ١٤٠١هـ.

١٦ ـ تهذيب التهذيب ، ١٢ج، دار صادر، بيروت مصورة عن الهندية، ط١، ١٣٢٥هـ.

١٧ ـ النكت على ابن الصلاح ، تحقيق د. ربيع بن هادي عمير المدخلي، ٢ج، ط١، الجامعة الاسلامية، المدينة المنورة ١٩٨٤م.

١٨ ـ هدى الساري مقدمة فتح الباري، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ط١، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

١٩ ـ القزويني، محمد بن يزيد بن ماجه (ت٢٧٥هـ) ، سنن بن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ٢ج، ط١، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٢٠ ـ ابن كثير ، ابو الفداء اسماعيل (ت٧٧٤هـ) ، اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث، تحقيق أحمد شاكر، ط٣، البابي الحلبي، القاهرة.

٢١ ـ اللكنوي ، أبو الحسنات محمد بن عبدالحي (ت١٣٠٤هـ) ، الاجوبة الفاضلة للاسئلة العشرة الكاملة، تحقيق عبدالفتاح ابو غدة، مكتبة المطبوعات الاسلامية، حلب ١٩٨٤م.

٢٢ ـ المباركفوري ، محمد بن عبدالرحمن (ت١٣٥٣هـ) ، جامع الترمذي مع شرحه تحفة الاحوذي ، ٤ج، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٤م.

٢٣ ـ المزي ، يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف (ت٧٤٢هـ) ، تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف، ١٤ج، ط١، دار الكتب العلمية بيروت.

٢٤ ـ المقدسي ، أبو الفضل محمد بن طاهر (ت٥٠٧هـ) ، شروط الائمة الستة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٤م.

٢٥ ـ المناوي ، محمود عبد الرؤوف ، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ط٢، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٢م.

٢٦ ـ النووي ، ابو زكريا محي الدين يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ) ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ١٨ج، ط١، المطبعة المصرية، القاهرة.

النيسابوري ، الحاكم أبو عبدالله محمد بن البيع (ت٤٠٥هـ):

٢٧ ـ المدخل الى معرفة الصحيح، القسم الاول، دراسة وتحقيق د. ربيع بن هادي عمير، ط١، مؤسسة الرسالة ١٤٠٤هـ.

٢٨ ـ معرفة علوم الحديث ، تحقيق معظم حسين، ط١، المكتب التجاري، بيروت.

٢٩ ـ المستدرك على الصحيحين ، ٤ج، ط١، دار الفكر، بيروت ١٩٧٨م.

٣٠ ـ النيسابوري ، مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، الجامع الصحيح بشرح النووي، ١٦ج، ط١، المطبعة المصرية، القاهرة.